يشق الصبر على متبع المسلم عادة ويشترط في النظر المداواة
الوجه والكفين لمسيس الحاجة والمداواة غيرهما ما سوى العقبل
والدبر تأكد الحاجة بحيث يباح التيمم كما نقله السبخاني
عن الامام واقراه وقضيته انه لا يكفي الظن في عضو باطن
قال الزركشي وفيه نظر والمداواة او الدبر مزيد تأكد الحاجة
بان لا يعد المتكشف بسببها هتكا للمروءة قال في الانوار
وشرط الناظر العدالة الا اذا افتقدها هناك وان يستر من
العضو ما لا يحتاج الى كشفه انتهى وينبغي ان لا يجب ستر
المزايد لزالة بل يقوم مقامه بسر عضو البصر عنه والضرب
السادس النظر للشهادة تحملا او اداء او للمعاملة ببيع او غيره فيجوز
الى الوجه خاصة ولو الى جميعه ما نقله الرويا ني عن جمهور الاصحاب
وقال الماوردي ان امكن معرفتها بالنظر الى بعضه وجب الاقتصار
عليه وتكلف كشف وجهها عند الشهادة فان امتنعت و
تيسرت المراة او نحوها امرت بكشفه فان لم يتيسر لم يجز
ام الشاهد بكشفه وان خاف الشاهد الفتنة فان لم يتعين
لم ينظر والا نظر ويحرز ويلتحق بالنظر للشهادة عملها نظر
الحاكم لتحليفها ظاهرا قاله الزجاجي ومثله كما هو ظاهر نظره لسماع
شهادة وللحكم لها كالشهادة والحكم عليها والضرب
السابع النظر الى الامة عند ارادة ابتياعها فيجوز اي بلا شهوة ولا
خوف فتنة ولا خلوة فيها ينظر الى المواضع التي يحتاج في
معرفتها الى تقليبها اي رويتها والاطلاع عليها وهي ما عدا

العورة

العورة وحيث حرم النظر في هذه المسايل حرم المس وحيث
جاز النظر فقد يحرم المس كمس وجه الاجنبية وكفيها بنا
على جواز نظرهما كما تقدم ومس وجه من اراد نكاحها وكفيها
ومس بطن امه ونحوها او ظهرها او غمز ساقها او رجلها
او تقبيل وجهها كما حكاه الرافعي عن القفال بلا حاجة او
شفقة ومس ما عدا ما بين السرة والركبة من سيدته وكذا
من امة اراد ابتياعها كما هو ظاهر وهل يحرم من امته المحرمة
عليه بنحو تزويج فيه نظر ومس الوجه من المراة التي اراد معاملتها
او تحمل الشهادة عليها او اداءها وقد يجوز مس بطن امة
ونحوها او ظهرها او غمز ساقها او رجلها وتقبيلها لحاجة
او شفعة وعليها يحمل ما في شرح مسلم من انه يجوز بالاجماع
مس المحارم في الرءوس وغيره مما ليس بعورة ومس مواضع
المداواة عند الحاجة اليها فيها خاتمة يحرم اضطجاع
رجلين او امراتين في ثوب واحد اذ كانا عاريين وان كان
كل منهما في جانب من الفراش وكذا اضطجاع ابن عشر سنين
وابويه او خوته او اخواته كذلك وهو المراد بوجوب
التفريق الذي عبر به كما هو ظاهر نعم نازع السبكي وغيره
في اعتبار العشر وقال اليل المراد السبع واحتجى اني ذلك

فصل في اركان النكاح ومحرماته وعيوبه وما يتعلق بذلك

ولا يصح عقد النكاح الا بولي يوجبه بنفسه او نايبه وحضور شاهدي
عدل اي شاهدين متصفين بالعدالة وفيه هما بها دون